الأهرام

■ ٥ يونيو ٢٠٠٢ ■

●●● أيهما يوجه إليه اللوم ..

الوزير الشاذلى أم الدكتور سرور؟!

هل نظلم الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أو الوزير كمال الشاذلى لو وجهنا اللوم لأحدهما أو لكليهما على ما آل إليه حال الدورة البرلمانية وانتهى به المطاف بشأنها، وإذا كان رئيس مجلس الشعب يؤكد ويكرر ويقسم بأنه ضد عملية سلق القوانين وتمريرها، وكذلك الوزير الشاذلى الذى يؤكد حرص الحكومة على أن يأخذ كل تشريع حقه من البحث والدراسة المتأنية إذا كان هذا هو مايردد على لسان كل من الوزير الشاذلى والدكتور سرور فبماذا نصف مايجرى الآن أمام أعيننا؟!.

كمال الشاذلى

فتحى سرور

شريف العبد

هل من المعقول أن نرى اللجنة العامة بمجلس الشعب تجتمع لتناقش خطة عمل المجلس خلال الفترة المتبقية من عمر الدورة البرلمانية بما يمثل سابقة فريدة من نوعها.. أية خطة عمل هذه التى تنظرها وتبحثها اللجنة ولم يبق على انتهاء الدورة سوى اسبوعين فقط لاغير. اليس هذا يعنى أن هناك تراكما تشريعيا وطابورا طويلا من التشريعات التى تنتظر دراستها ومناقشتها ويصبح بالتالى عمل اللجنة العامة هو وضع الاولويات لما ينظر على الفور ومايجب تأجيله وايضا مايجب ترحيله؟!.

هذا معناه أن نفس السيناريو قد تكرر ويعنى النهاية التقليدية جدا لكل دورة برلمانية حيث تحيل الحكومة مشروعات قوانين فى الاوقات الضائعة وهى التشريعات التى لها الجدارة بان يطلق عليها تشريعات الوقت الضائع ليصبح مجلس الشعب مثل احد الاندية الشهيرة لكرة القدم حيث تصيبه صحوة فى الدقائق الاخيرة من المباراة ويبذل جهودا مكثفة لإحراز الاهداف وتحقيق نتيجة افضل بينما كان أمامه وقت متسع ليستعرض فيه قدراته ومهاراته ويحقق استثمارا افضل للوقت وبالتالى نتائج افضل.

الم يكن واجبا على الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ان يتفق مع الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء على ان تحيل الحكومة مشروعاتها المهمة فى الاوقات المناسبة الملائمة وليس الاوقات الضائعة؟ اوليس هذا من اختصاص وسلطات الدكتور سرور ؟ هل لو كان جرى اتفاق على أن تلتزم الحكومة بتقديم تشريعها فى بداية أو منتصف الدورة وليس فى نهايتها هل لو كان جرى هذا الاتفاق بالفعل كانت الحكومة ستخل به ويتعاظم اصرارها على تقديم الكم المعتاد من التشريعات فى الاوقات الضائعة، الم يكن واجبا ان يعرب الدكتور سرور للدكتور عاطف عبيد عن رفضه لأى تكدس تشريعى يحتل موقعه فى نهاية الدورة، هل الدكتور سرور لو فعل ذلك يكون قد تجاوز اختصاصاته وسلطاته وهل لو تشدد الدكتور سرور فى هذا الشان كنا سنجد على الجانب الآخر رفضا من الدكتور عبيد ام انه كان سوف يستجيب ويحيل المشروعات بقوانين فى الاوقات الملائمة وليس الاوقات الضائعة ؟

لو سالنا الدكتور سرور هل احالت الحكومة مشروعات القوانين الاخيرة واخرها قانون التصدير هل احالتها فى الوقت الضائع فاجابته بالقطع ستكون معروفة، وكذلك لو سالنا الوزير كمال الشاذلى نفس السؤال فالاجابة ستكون ايضا معروفة وكلاهما سوف يقطع بان التشريعات تاخرت فى احالتها وكان الافضل هو التبكير باحالتها لتاخذ حقها فى الدراسة.

والمؤكد ايضا ان الوزير كمال الشاذلى كان بوسعه ان يكون حلقة وصل اكثر فاعلية ليضغط على الحكومة وينسق مع الدكتور عبيد لنصل فى نهاية المطاف إلى تشريعات يتم احالتها فى الاوقات الملائمة ولنتجنب مانحن فيه الآن و فى الفترة الحرجة من عمر الدورة حيث التراكم التشريعى والاجتماع المفاجئ للجنة العامة وبحث خطة العمل والمحصلة هى تمرير هذه القوانين بصورة تتعارض تماما مع مايعلنه ويستهدفه الدكتور سرور.

إن هذا التراكم التشريعى لابد ان يقابله تكثيف فى عقد الجلسات وهو مايحدث بالفعل فى الأيام الحالية وهو مايعنى ارهاقا للنواب، وحالة من الملل والتراخى لان النائب له طاقة وهو من البشر ويتعذر عليه أن يحضر جلسات صباحية ومسائية لمدة ثلاثة اسابيع على التوالى والعرض مستمر وإذا كان النواب يتغيبون عن الجلسات وتجد القاعة خالية فى الجلسات العادية فما بالنا حينما تكون الجلسات متوالية ومتواصلة ومكثفة بالصورة التى نراها أمام أعيننا اليوم وكيف نتصور ان النائب سوف يناقش التشريع بنفس الحماس والجهد المعتاد المؤكد ان هذا التكثيف غير المبرر وغير المقبول للجلسات لابد ان يجىء على حساب الدراسة المتأنية المتعمقة للتشريعات ومن هنا يحدث التمرير المعتاد لمشروعات القوانين المنقوصة سيئة الحظ التى يكون نصيبها اخر الدورة.

ولانعلم هل هناك نيات حسنة أم ان الحكومة تتعمد الاحالة لهذه التشريعات فى الاوقات الضائعة لضمان اقرارها والموافقة عليها على وجه السرعة ليشرب النواب المقلب ويتكرر السيناريو مثلما يحدث فى نهاية كل دورة.

لقد كان لدينا امل فى ان تنتهى هذه الدورة البرلمانية نهاية غير تقليدية ولانجد هذا التراكم التشريعى ولانجد إحالة المزيد والمزيد من التشريعات فى الاوقات الضائعة ولانجد حالة الإعياء والارهاق النيابى واستسلام النواب وموافقتهم اضطراريا من أجل الخلاص مما هم فيه والحصول على العطلة البرلمانية التى طال انتظارها.. كنا نعلق الآمال على كل من الدكتور فتحى سرور والوزير كمال الشاذلى فى نهاية افضل للدورة البرلمانية، وانجاز حقيقى فى الاقرار التشريعى وفى مناقشات جادة مثمرة متانية لتشريعات نهاية الدورة لتنال دراسة متعمقة على نفس مستوى دراسات ومناقشات تشريعات منتصف او بداية الدورة.

ونهاية المطاف لابد ان يكون الوقت ضيقا تجاه هذا الازدحام والتكدس التشريعى ولامفر من المناقشات المتعجلة ولا مفر من اقرار المواد على وجه السرعة وتمرير بعض التشريعات إذا اقتضى الامر ونعود بناء عليه ونطرح تساؤلنا من يوجه إليه اللوم الوزير الشاذلى ام الدكتور سرور؟ يبدو أن اللوم لابد أن يوجه لاحدهما دون الآخر!!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية